(٣)
مصر تستجدى طعامها

غذاؤنا .. معونات .. وقروض

هكذا يقال لنا.. لكى نخجل من أنفسنا ونعمل على ترشيد استهلاكنا ويعلم الله أن كل وطنى فى مصر يعز عليه أن يرى أو أن يعلم أو أن يدرك أن مصر تعتمد فى غذائها – أو حتى فى بعض غذائها - على المعونات والقروض ناهيك عن اعتمادها على المعونات والقروض لا فى غذائها فقط ولكن فى شتى مجالات التنمية.. على وجه العموم.

ومن العجيب أن الساحة الخضراء التى تملكها مصر والتى كان يجب أن تؤهلها لتصدير المحاصيل الزراعية (والغذاء) قد ضاقت بما رحبت فإذا بمصر تعتمد – مع شديد الأسف – على استيراد غذائها من الغير علما بأن هذا الغير لا يملك حتى ما تملكه مصر من المروج الخضراء.

ومن العجيب والأعجب أن غيطان مصر عاجزة عن أن تعول (ولا أقول عن أن تطعم فقط) شعب مصر وهو الشعب المتواضع

البسيط.. ذو الغذاء المتواضع البسيط.. ذلك الغذاء الذى يتحدث عن نفسه ونتحدث بساطته عنه.. فهو خال من كل ترف وليس من بين بنوده ما هو اسمه الكافيار.

وحتى إذا سلمنا بأن شعب مصر - شأنه شأن كثير من شعوب العالم - له تفضيلاته الغذائية وأن له أيضا - شأن كثير من شعوب العالم - سلعة غذائية أو سلعتين أو ثلاثا يفضلها على كل السلع إلا أن هذه السلع الغذائية التى يفضلها المصريون سلع بسيطة متواضعة.. هى كذلك منذ الأزل وقد تظل كذلك إلى الأبد.

فمن حسن حظ المسئولين عن شعب مصر - ووزير الزراعة واحد منهم - أن السلعة المفضلة لهذا الشعب ليست إلا الفول المدمس أو العدس أو البامية أو الملوخية أو حتى إذا كانت كل هذه السلع مجتمعة فإنها سلع بسيطة متواضعة مهما تعددت وحتى لو اجتمعت معا.

فهذا التنوع الغذائى - حتى إذا أصر المصريون عليه - لا يمكن أن يشكّل عبئا على غيطان مصر.. ولا يمكن أن يكون تعجيزا لمصر وغيطان مصر.. ولا يمكن الزعم بأن إمكانات إنتاجه مفتقدة إذ لا يعقل أن تعجز غيطان مصر عن إنجاب الفول أو العدس أو البامية أو الملوخية بأية كميات يتطلبها شعب عدده خمسة وستون مليون نسمة - أو حتى أكثر - من البشر ويعيش على مساحة من الغيطان تبلغ ستة ملايين من الأفدنة أو أكثر.

ولا يصح أن تصل بنا السذاجة إلى أن نتصور أن هذه دعوة إلى تخصيص كل هذه الملايين من الأفدنة لإنتاج هذه السلع الغذائية وحدها.. ولكن لا يصح أيضا أن تصل بنا الرعونة إلى الحد الذى نبدد فيه هذه الملايين الستة من الأفدنة دون زراعة بما يحقق سد احتياجات هذا الشعب البسيط من هذا الغذاء البسيط.

وكم كنت أود - بل ولازلت أود - أن يكفى إنتاج الفدان المصرى وإنتاجيته لمواجهة احتياجات عشرة أشخاص من الغذاء والكساء والمسكن والترفيه والتسالى والخدمات الأخرى بما يعنى أن ينتج الفدان المصرى ما يكفى للاستهلاك المباشر وللتصدير فى آن واحد معًا. لكى يتسنى لمصر أن تسدد تكاليف وارداتها وإلا فإنه يتعين أن تخفف مصر من حدة اعتمادها على الواردات ومن شدة تهافتها على الاستيراد وذلك بالاقتصار فقط على استيراد مستلزمات الإنتاج بعد مراجعة جادة لخريطة الإنتاج المصرى فى كل قطاعات الإنتاج واستبعاد ما هو باهظ التكلفة.

ولست أظن أنه ضرب من الخيال أن يزدهر الفدان لكى يحقق لعشرة أشخاص احتياجاتهم المحلية والمستوردة.. ولست أتحدث فى هذا الموضوع من فراغ. فأنا أذكر خبرا فى الأهرام يشير إلى أنه رغم انخفاض المساحة المنزرعة بمحصول معين فإن إنتاجية الفدان من هذا المحصول قد ارتفعت بنسبة ثلاثين فى المائة فى المتوسط وأن هذا

سوف يزيد من فرص التصدير إلى أوروبا بعد إشباع احتياجات السوق المحلية. ولكن يبدو أننا لا نعرف بالضبط بماذ نزرع أرض مصر؟.. وما هى أنسب المحاصيل؟

هل نزرعها بالحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للاستهلاك المحلى؟

أو نزرعها بسلع التصدير؟

هل نزرعها لتغذية الإنسان وحده؟

أو نزرعها لتغذية الحيوان وحده؟

أو نزرعها لتغذية الإنسان والحيوان معا؟

وهل هناك مانع أو تعارض بين أن نفعل هذا أو ذاك؟ أو أن نفعل كل هذا معا وكل ذاك معا؟ فنزرع للإنسان المحلى.. ونزرع للحيوان المحلى.. ونزرع أيضا للتصدير.. ونزرع كذلك للتصنيع.. وهذا من منطلق استثمار التخلف.. باستخدام أكثر الخامات وفرة.. والإنتاج الزراعى هو الخامة الصناعية الأكثر وفرة..

ثم إننا كذلك لا نعرف من الذى يجب أن يزرع أرض مصر السوداء.

هل يزرعها المالك الغائب؟

أو يزرعها المستأجر المحتل؟

وهلا يمكن تيسير مهمة هذا وذاك بشرط أن نطمئن مسبقا إلى أن كلا منهما يصلح أن يكون فلاحا منتجا.

وربما كان هذا الشرط - شرط الإنتاجية - هو الفيصل الوحيد لضمان أن يتمكن فدان مصر (الأسود) من أن يعول عشرة أشخاص.

فمساحة الفدان الواحد بالأمتار المربعة مساحة مهولة لا يمكن التهوين منها إذ تبلغ مساحة الفدان ٤٢٠٠,٨٣٣٥ متر مربع أو فلنقل ٤٢٠٠ متر مربع. وبذلك فإن تحميل هذا الفدان بعشرة أشخاص من سكان مصر يعنى أن نصيب الفرد الواحد لن يقل عن ٤٠٠ متر مربع وهى مساحة لا يمكن أن تعجز عن الوفاء باحتياجات فرد مفرد قد يكون رضيعا أو طفلا أو شابا أو رجلا أو كهلا ذكرا كان أو أنثى.

وليس كلامنا هنا قاصرا على الغذاء وحده بل هو حديث عن الحاجات الأساسية للإنسان المصرى من طعام وكساء وسكن. وبمناسبة الحديث عن السكن أفلا تكفى ربع هذه المساحة لإسكان فرد واحد بل لإسكان أكثر من عائلة فى عدة طوابق تقام على هذا المربع من المساحة والبالغ مائة متر مربع لا غير؟.. وبذلك فإن هذه المساحة المتواضعة يمكن أن تأوى فى كل طابق ما لا يقل عن خمسة أشخاص.

أما ثلاثة أرباع المساحة الباقية وقدرها ٣٠٠ متر مربع للفرد فإنها لا يمكن أن تعجز عن إنتاج غذاء يكفى للفرد الواحد ويفيض منه

ما يتم مقايضته بالملابس وسائر الطيبات الأخرى بما فى ذلك تزيين البيوت بالرياحين والورود والزهور وتزويد سكان هذه البيوت بالفاكهة والعطور والعقاقير الطبية وأعشابها.

ناهيك عن أن هذه الأمتار الأربعمائة المربعة (السوداء) أوسع بكثير من أن تخصص لشخص واحد يحتكرها بمفرده فيلتهم ثمارها بمفرده خصوصا إذا كان طفلا رضيعا. فهى إذن مساحة تكفى لأكثر من فرد واحد لتغطية احتياجات قلنا ولازلنا نكرر: إنها احتياجات متواضعة لشعب لا يزال هادئا ووديعا وقانعا رغم أنه غير مقتنع

ولكن الشارع المصرى فى هدوئه ووداعته وقناعته يستطيع أن يزيد إنتاجه وإنتاجيته.. لكى تصبح علاقاتنا التجارية والاقتصادية والسياسية مع بلاد العالم علاقة أنداد تقوم على تبادل المنافع وإلا فسوف نظل دائما متهمين من جانب صندوق النقد الدولى بأن نسب الأسر التى تعيش تحت خط الفقر فى مصر قد ارتفعت من ٣٠ فى المائة عام ١٩٨١ إلى ٣٣,٨ فى المائة فى عام ١٩٨٤ إلى ٣٨,٥ فى المائة فى عام ١٩٨٧.

ولا يصح أن يقال إن الدعم هو الحل بل يجب أن يكون الحل عن طريق زيادة الإنتاج والارتفاع بمستوى الإنتاجية فى كل قطاع وبدءا بقطاع الزراعة الذى هو سلة الغذاء الحقيقية فى كل بلد ولكل وطن. ومواصلة الدعم للمستهلك أو حتى المنتج ما هو إلا صورة من

صور حماية التخلف.. الذى يتعين استثماره بالحد من الدعم لكى يتحول المستهلك إلى مستهلك رشيد ويتحول المنتج إلى منتج نشيط.

فقد يجهل الكثير منا أن الدعم قد ارتفع فى مصر مائة مرة خلال عشرين عاما. فقد كان إجمالى حجم الدعم فى عام ١٩٦١ حوالى تسعة ملايين من الجنيهات عندما كان عدد السكان فى مصر حوالى ٢٧ مليون نسمة.

وارتفع حجم الدعم فى عام ١٩٨١ إلى أكثر من مليار وربع جنيه (١٢٧٠ مليون جنيه) وكان عدد سكان مصر يبلغ ٤٢ مليون نسمة من البشر.

أى أن نصيب الفرد من الدعم قد قفز من ثلاثين قرشا فى عام ١٩٦١ إلى ثلاثين جنيها فى عام ١٩٨١ بمعنى أننا كنا نوزع جنيها واحدا بين ثلاثة أشخاص فى عام ١٩٦١ فإذا بنا نضع فى عام ١٩٨١ ثلاثين جنيها بالكامل فى جيب شخص واحد أو بعبارة أخرى فإن إجمالى الدعم قد تضخم أكثر من مائة وأربعين مرة خلال هذه الأعوام العشرين بينما لم يزد عدد السكان خلال نفس الفترة إلا مرة ونصف مرة أو أكثر بقليل.

وهذه الفقرة لابد عندها من وقفة.. إذ أنها توضح أن الزيادة السكانية التى نعلق عليها كل آلامنا ليست هى المسئولة الوحيدة عن زيادة الدعم وقفزته خلال الأعوام العشرين ١٩٦١ - ١٩٨١ التى سبق

أن ذكرناها إذ أنه لو كانت الزيادة السكانية هى السبب لما زاد الدعم بأكثر من مرة ونصف مرة فى خلال هذه الأعوام العشرين.

إذن فلابد أن هناك أسبابا أخرى لزيادة الدعم. هذه الأسباب جاء ذكر بعضها على لسان رئيس الجمهورية نفسه فيما نشرته جريدة الأخبار بتاريخ ١٩٨٨/٦/١ فى صفحتها الثالثة وكان ما قاله الرئيس كما يلى:

(إذا اعتمد حجم الدعم على زيادة معدلات الاستهلاك وزيادة السكان فإن ذلك يعنى مستقبلا غير محسوب العواقب).

وحين يأتى ذكر هذين العاملين منفصلين على لسان السيد رئيس الجمهورية فإنه يعنى بالضرورة أنهما ليسا عاملا واحدا بل إنهما عاملان منفصلان فزيادة الاستهلاك وإن كانت نتيجة حتمية لزيادة عدد السكان إلا أن زيادة حجم الاستهلاك بما هو أكثر من زيادة حجم السكان يعنى أن زيادة حجم الاستهلاك يمكن أن يكون أيضا نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك لكل فرد حتى لو بقى عدد السكان على ما هو عليه بغير زيادة.

مثل هذه الرؤية التى رآها رئيس الجمهورية نفسه فى حديثه إلى الإعلاميين لابد أمامها من وقفة لكى نتعرف على الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والمتشابكة التى تؤثر فى حجم الاستهلاك ومعدلاته ولكى نستكشف ما هو خاف من عوامل أخرى غير الزيادة

السكانية ونحاول أن نميز - بقدر الاستطاعة - بين العوامل الأصلية المتوطنة فى جانب وبين العوامل الطارئة فى جانب آخر.. كما يجب أن نميز بين العوامل الرئيسية فى جانب.. والعوامل الجانبية فى جانب آخر فليس من المعقول أن يُعزى كل شىء إلى عامل واحد نعلل به كل أسباب تخلفنا ونعلق عليه كل مشاكلنا.

وبغض النظر عن الأسباب والعوامل.. ومهما اختلفنا حول تحديدها.. فإن من حقنا.. ومن حق الناس جميعا.. أن نتساءل عما إذا كان الدعم قد حقق أهدافه؟ وإذا لم يكن قد حقق أهدافه فما هو السبب أو ما هى الأسباب؟

وثمة أسئلة أخرى.. منها مثلا ما إذا كان الدعم يصل فعلا إلى مستحقيه؟ وهل هو فعلا يخفف العبء على هؤلاء المستحقين؟.. وهل هذا الدعم يكفل لهم الحصول على السلع الضرورية بالذات؟.. أو إنه قد تسرب إلى سلع أخرى؟.. ثم ما هى المعايير المستخدمة لتحديد أنواع السلع التى يجب أن تدعم؟.. وإذا صح أن الدعم لا ينصب إلا على السلع الضرورية فقط فلماذا نسمع عن الغلاء والمغالاة فى ارتفاع الأسعار؟

لابد إذن أن هناك خللا فى حلقة ما.. وهذا الخلل لابد أن يكون مرجعه عدم كفاية الإنتاج من السلع الضرورية.. بالذات وانصراف الجهد - أو بالأحرى تبديده - فى إنتاج ما لا يلزم لمن لا يستحق بدلا من إنتاج ما يلزم لمن يستحق.

ولكى يصبح الإنتاج كافيا.. ولكى يكون إنتاج ما يلزم.. لمن يستحق ويسود الأمن الغذائى.. فإن الأمن الغذائى لابد له من سياسة واضحة.. ولكى تكون هذه السياسة كذلك فإنها لابد أن ترتكز إلى تقدير الاحتياجات الغذائية للناس استنادا إلى بحوث الغذاء التى يقوم بها العلماء المتخصصون فى التغذية بما يكفل حصول الجسم على الغذاء الذى يساعده على القيام بوظائفه: توليد الطاقة - صيانة الأنسجة والخلايا من التلف - تنظيم دورات الجسم المختلفة. وأداء هذه الوظائف يقتضى نوعيات معينة من الغذاء لا يكفى أن تتوافر بالكميات اللازمة فقط ولكن لابد أيضا من أن تكون متنوعة لأن تنويع الغذاء ركن أساسى فى سلامة التغذية وفعاليتها.

ويقتضى ذلك إعداد قوائم للطعام - قوائم مدروسة - تترجم احتياجات الجسم من الطعام كما ونوعا لكى يستطيع هذا الجسم أن يقوم بوظائفه المذكورة أعلاه. وهذه الأنواع المقترحة والكميات الموصوفة لابد أن تكون نابعة من عادات الناس أنفسهم - أو على الأقل ألاّ تكون متعارضة تعارضا جذريا مع هذه العادات وذلك لكى يكون للوصفات الغذائية أو الوجبات الغذائية جدواها ولكى يمكن الاستجابة إليها دون جهد أو مقاومة.

وقد حدث هذا فى مصر بالفعل فى قديم الزمان وسالف العصر والأوان، إذ قام بعض الباحثين بدراسة الطباع الغذائية لمصر والمصريين

تمهيدا لوصف ما يلزم مصر وسكانها من أطعمة على مدار السنة وما يقتضيه هذا الهدف من سياسات. ورغم ما يظنه الكثيرون من أن هناك تجانسا غذائيا بين أفراد الشعب المصرى إلا أن هؤلاء الباحثين قد وجدوا من واقع المسح الفعلى للعادات والطباع أن هناك فروقا فى هذه العادات بين مناطق مصر المختلفة.

ولذلك فقد قسم هؤلاء الباحثون مصر إلى أربع مناطق غذائية هى حضر مصر على وجه العموم ثم ريف الوجه البحرى ثم ريف الوجه القبلى الذى يسود فيه الرى الدائم ثم ذاك الذى يسود فيه رى الحياض.

تم إجراء هذا المسح الغذائى فى الأربعينات بعد حوالى خمس سنوات من صدور قرار وزير الصحة فى ٣١ مارس ١٩٣٩ على وجه التحديد بإنشاء اللجنة الدائمة للغذاء كاستجابة متلكئة لتوصية. كانت قد أصدرتها عصبة الأمم فى عام ١٩٣٧ تطالب فيها الدول المتباطئة بالمسارعة فى تكوين هذه اللجان. وكان من صلاحيات هذه اللجنة الدائمة للغذاء أن تقوم بعمل الأبحاث عن أحوال الغذاء فى مصر وأن توصى بما يلزم لتحسين مستويات التغذية فى مصر.

وقد أوصت هذه اللجنة فى اجتماعها الثانى فى يونيو ١٩٣٩ بإنشاء خمس وحدات لعمل المسوح الغذائية الشاملة إحداها للقاهرة ووحدتان للوجه البحرى ووحدتان للوجه القبلى.

ولكن الاعتمادات المالية لم تدرج إلا فـى ميزانيـة عـام ١٩٤٢/٤١ لإنشاء وحدتين فقط أما الوحدات الثلاث الباقية فلم تأت اعتماداتـها إلا فى ميزانية ١٩٤٤/٤٣.

وبذلك استطاعت مصر أن تقـوم بـأول مسح غذائـى شـامل علـى أساس تقسيم مصر كما سبق أن ذكرنا إلى المناطق الأربع الغذائية التى أشرنا إليها.. وصدرت بذلك قوائم الطعام الأربع التى تفى - فى نظر الخبراء - بالاحتياجـات الغذائيـة لسكان الحضـر وريـف الوجـه البحرى وريف الوجه القبلى سـواء منـه مـا هـو تحـت الـرى الدائم أو تحت رى الحياض.

ولست أدرى - ولكن المتخصص هو الـذى يـدرى -- مـا إذا كـانت هذه القوائم الأربع تكفى - رغم قدمها - لدراسات الحاضر أو أننا فى حاجة إلى قوائم طعام أحدث تأخذ فى اعتبارها ما قد يكون قـد طـرأ على عاداتنا وطباعنا الغذائية من تغـيرات قبـل أن نسـتخدم بنودهـا لتحويلـها إلى محـاصيل.. ثـم تحويـل المحـاصيل إلى مسـاحات محصولية ويتم بذلك تحديد التركيب المحصـولى علـى أسـاس علمـى متين.

وتحديث القوائم القديمة لا يمثل - أو بالأحرى لا يصح أن يمثـل - تعجـيزا للمتخصصـين فـى التغذيـة.. وأغلبـهم يعملـون فـى معـهد التغذية.. ومعهد التغذية موجود فـى شـارع القصـر العينـى بالقـاهرة

وعلى مقربة من هذا المعهد توجد وزارة الصحة فى شارع مجلس الشعب.. ووزارة الزراعة أيضا موجودة ولكن فى الدقى..

والمشاركة بين هذه الجهات الرسمية المسئولة كفيلة بأن يستقر الرأى فيها على اعتماد وصفة غذائية مقبولة جماهيريا ويمكن إنتاجها محليا بحيث لا تتصادم مع طباع الناس وعاداتهم الغذائية ولا تتعارض مع قواعد الصحة العامة.

بهذا المنهج العلمى المعتمد.. تقاس المشاكل الغذائية لشعب مصر.. ويتحقق الوعى الغذائى لشعب مصر.. وترسم خطط الإنتاج الزراعى وسياساته ويتم تطويق الثغرة وسد الفجوة الغذائية.. من أجل شعب راغب فى الاعتماد على الذات.. فى غير عزلة عن عالم اليوم أو عالم الغد.

ورغم ما قد يكون لمعهد التغذية من مكانة وسمعة طيبة.. فإننا نريد أن نناشده فى شىء محدد.. فنحن نعلم أن التغذية علم له أصوله ولكن هذا لا يبرر أن يتحدث إلينا المتخصصون بلغة لا يفهمها إلا المتخصصون وحدهم.

فلا معنى عند غير المتخصصين مثلا لما يقوله المتخصصون من أن الفرد منا يحتاج إلى كذا جرام من البروتين وكذا جرام من الدهنيات وكذا جرام من النشويات.. إلخ.. إلخ.

وكذلك لا معنى عند غير المتخصصين لما يقال من أننا نحتاج إلى سعرات حرارية عددها كذا. وأن هذا القدر من السعرات الحرارية يختلف الاحتياج إليه بين العاملين وغير العاملين أو بين الجالسين والواقفين والعتالين.

كما أنه لا معنى عند غير المتخصصين لما يقال من أننا نحتاج إلى نسبة من البروتين الحيوانى أكبر مما نحتاجه من البروتين النباتى الموجود فى زيت الأذرة أو زيت الزيتون أو زيت السمسم ولا معنى عند غير المتخصصين لما يقولونه لنا من أن ما يحتاجه الإنسان لا يتجاوز خمسين جرامًا من الدهون.

نعم لا معنى لكل هذه التخصصية عند أمثالنا من البشر العاديين غير المتخصصين إذ كيف يستطيع أى واحد منا أن يعرف وزن الدهن الذى تحتوى عليه الشيكولاتة التى نأكلها.. أو جوز الهند أو الكاكاو.

إن المطلوب لأمثالنا من البشر هو قائمة طعام.. نعم.. قائمة طعام تحتوى على السلع ولكن بنفس الأسماء التى تباع بها فى الأسواق إذ إننا فى الواقع حين نذهب إلى الفاكهانى لنشترى منه الفاكهة بأنواعها المختلفة نسمى كلا منها باسمها.. ولا نطلب من الفاكهانى كيلو من فيتامين جيم.. ولا نطلب من الخضرى كيلو من الحديد بل نشترى منه السبانخ دون أن نعرف أبدا كمية الحديد التى يحتويها هذا الكيلو من السبانخ.

ونحن نذهب إلى القصاب (الجزار) لنشترى منه اللحم دون أن نعرف صافى وزن البروتين الحيوانى الذى يوجد فى هذا اللحم الذى نشتريه.

لذلك - وبناء عليه - نحن نناشد المتخصصين فى التغذية أن يخففوا عنا العبء النفسى الناجم عن التفكير فيما إذا كان ما نأكله من الأطعمة محتويا على ما يريدون لنا أن نأكله من المكونات الغذائية بالكميات الكافية.. فليحددوا لنا كميات الأطعمة بأسمائها المعروفة لعامة الناس.. ولسوف نسلّم بأن هذه الكميات سوف تحقق لنا ما يرونه لازما لنا من بروتين ودهون ونشويات وفيتامينات وما إلى ذلك.

يتعين على هؤلاء المتخصصين أن يقولوا لنا بوضوح.. وأيضا ببساطة ماذا نشترى بالضبط.. فى كل يوم.. وفى كل موسم.. من هذه السلعة أو تلك.. وبالاسم التجارى المعروف فى الأسواق ثم عليهم أن يقولوا لنا ماذا نأكل (وماذا نشترى) فى كل وجبة ولكن ليس بالأوزان بل بالقطعة أو بالحفنة.. حتى نفهم.. وحتى نأكل ما يجب أن يؤكل.

كذلك لابد من توافر عنصر الواقعية فيما هو موصوف لنا من غذاء بحيث يكون هذا الغذاء نابعا من البيئة مستوحى من عادات الناس وطباعهم الغذائية وإلا فإنها لن تلقى من الناس قبولا.

كما لابد من بث الوعى الغذائى أو بعث هـذا الوعـى بـين النـاس بحيـث يتبـين للنـاس - مـن خـلال حمـلات التوعيـة والإرشـاد - ما تحتويه الأطعمة المختلفة من ضرر ومنافع.

وبناء على هذا يمكن الحكم على ما إذا كـان الطلـب الحـالى علـى الطعام طلبا رشيدا وما إذا كان عرض الطعام المقـابل عرضـا سـديدا.. خصوصا وأننا جميعا نعلم أن الثقافة الغذائية فـى الـدول المتخلفـة - ومن بينها مصر - ثقافة ضحلة فقليلون منا من يدركون أهمية مـا قـد يوصف لهم من غذاء واف بكل احتياجات الجسم.

وقليل منا من يدرك أن فلسفة الغذاء لا تكمـن فـى امتـلاء البطـون وإنما تتمثل فى إدراك القيمة الغذائية لما نتناوله من طعام. وقليل منـا من يدرك أن كثيرا مما يدخل أفواهنا ليس من قبيل التسالى كما نظن. فـإن مـا نسـتهلكه عفـوا ونحـن وقـوف أو ونحـن مشـاه مـن اللـب والسودانى والخس والخيار والطماطم وكل ما نلتقطـه ونحـن نتمشـى فى الغيطان إنما هو غذاء وان اللبن والمشروبات الأخرى ليست مجرد سوائل وإنما هـى أيضـا غـذاء.. وأن «السـاندويتش» غـذاء.. والتمـرة غذاء.. والعنب غذاء.. واليوسفى غذاء. والجرجـير والمقدونـس الـذى نقضمه ونمضغه.. أيضا غذاء.. ناهيك عـن الوجبـات بـين الوجبـات مهما كانت هذه الوجبات البينية سريعة.

لابد إذن أن يتعامل معنا علماء التغذية من منطلق حالـة التخلـف التى نحن عليها سواء فيما يضيفونه لنا من غذاء أو فيما يذكرونه لنـا

من محتويات كل طعام. يجب عليهم أن يقولوا لنا ما نفهم لأننا لا نفهم منهم ما يقولون فإن ما يقولونه لنا من علمهم.. بالصورة التى يقولونه بها لا يصل إلى عقر الديار ناهيك عن أعتاب البيوت.

ولسوف نجد بعد ذلك أن ما نحتاج إليه من غذاء موصوف لن تعجز أرض مصر عن إنتاجه، ولسوف نستغرب كما استغربنا من قبل أن يكون فى مصر أكثر من ستة ملايين من الأفدنة ومع ذلك فإن هذه الملايين من الأفدنة تعجز عن إعاشة عشرة أشخاص؛ خصوصا وأن المساحة المحصولية أكبر من ستة ملايين فدان. فمصر دولة زراعية عريقة تحولت عن الزراعة بكل العناد إلى ما تصورت أنه يحولها إلى دولة أكثر مالا وأعز نصرا فإذا بها تنتهى - يا حسرتاه - إلى غير ذلك فلا هى أصبحت (كما أرادت) أكثر الدول مالا ولا هى أصبحت (كما أرادت) أعز الدول نفرا ثم إنها أصرّت على أن تحيل الصحراء إلى أرض زراعية وصممت فى نفس الوقت على أن تزرع الأراضى الزراعية بالمبانى والعمارات.

ورغم أننا.. قد نحيى ببعض الإعجاب إصرار مصر على تحويل الصحراء إلى أرض زراعية إلا أننا لا نستطيع أن نحيى فيها إصرارها على تحويل الأراضى الزراعية فيها إلى مبان وعمارات. وكان لابد أن يؤدى هذا الوضع - وقد أدى بالفعل - إلى أن تستورد مصر غذاءها. وتستدين من أجل هذا الغذاء وأن يختل فيها الأمن الغذائى فتجد نفسها فى النهاية وجها لوجه أمام ثغرة أو فجوة غذائية.

كما سوف نكتشف بعد إعداد القوائم الغذائية أن الفجوة الغذائية التى نواجهها.. أو التى يقال إننا نواجهها لها أبعادها السطحية ولها أبعادها الدفينة. فالأبعاد السطحية للفجوة الغذائية التى يتحدثون عنها ونسمعها تكمن فى أن الطلب على السلع الغذائية أشد ضراوة من المعروض من هذه السلع. ولكن الأبعاد الدفينة لا تقف - ولا يصح أن تقف - عند مقارنة العرض بالطلب بل يجب أن تتجاوز ذلك للتحقق من أن الطلب على هذه السلع طلب رشيد.. وأن العرض من هذه السلع.. عرض نشيط.. بمعنى أننا لابد أن نتأكد من أن الطلب على كل السلع له ما يبرره وله جدواه وله شرعيته.. وأن العرض من هذه السلع له أيضا جدواه وجديته وله كذلك جودته التى يجب أن يتحلى بها كل إنتاج كفء؟.